الفصل الثانى

حقيقـة التوكل

إذا كان للتوكل كل هذا الفضل ، ولأهليه كل هذا الحمد والثناء من الله ورسوله ، فإن السؤال الذى يلح هنا ، هو : ما حقيقة هذا التوكل ، وما حده وما معناه ؟

إن توضيح المفهوم هنا وتحديده بدقة أمر ضرورى ، لمن يريد أن يتخلَّق بهذا الخُلُق ، ويتحقق بهذا الوصف ، وإلا حسب كثير من الناس أنفسهم متوكلين ، وما هم من التوكل فى شىء ،أو ألزموا أنفسهم - لكى يتحلوا بالتوكل - ما لم يُلزمهم الله به .

* *

● عبارات القوم فى بيان حقيقة التوكل :

وإذا رجعنا إلى أرباب السلوك ، وجدنا عباراتهم تختلف فى بيان حقيقته ، على عادتهم فى مثل هذه التعريفات ، فقلَّما تكون جامعة مانعة ، لأن كل واحد منهم يُعبِّر عن حاله ، أو يراعى حال مَن يخاطبه .

ذكر القشيرى فى « رسالته » عدة تعريفات ذكرها القوم ، ونقلها ابن القيم فى « مدارجه » وعلَّق عليها تعليقاً حسناً ، يحسن بنا أن نورد أهمه هنا . قال :

قال الإمام أحمد : التوكل عمل القلب . ومعنى ذلك : أنه عمل قلبى . ليس بقول اللِّسان ، ولا عمل الجوارح ، ولا هو من باب العلوم والإدراكات .

ومن الناس : مَن يجعله من باب المعارف والعلوم فيقول : هو علم القلب بكفاية الرب للعبد .

ومنهم : مَن يفسره بالسكون ، وخمود حركة القلب . فيقول : التوكل هو انطراح القلب بين يدى الرب ، كانطراح الميت بين يدى الغاسل يقلبه كيف يشاء . وهو ترك الاختيار ، والاسترسال مع مجارى الأقدار .

قال سهل : التوكل الاسترسال مع الله مع ما يريد .

ومنهم : مَن يفسِّره بالرضا ، فيقول : هو الرضا بالمقدور .

قال بشر الحافى : يقول أحدهم : توكلتُ على الله . يكذب على الله ، لو توكل على الله ، رضى بما يفعل الله .

وسئل يحيى بن معاذ : متى يكون الرجل متوكلاً ؟ فقال : إذا رضى بالله وكيلاً .

ومنهم : مَن يفسِّره بالثقة بالله ، والطمأنينة إليه . والسكون إليه .

وقيل : التوكل نفى الشكوك ، والتفويض إلى مالك الملوك .

وقال ذوَ النون : خلع الأرباب وقطع الأسباب .

يريد قطعها من تعلق القلب بها ، لا من ملابسة الجوارح لها .

ومنهم : مَن جعله مُركّباً من أمرين أو أُمور .

فقال أبو سعيد الخراز : التوكل اضطراب بلا سكون ، وسكون بلا اضطراب .

يريد : حركة ذاته فى الأسباب بالظاهر والباطن ، وسكون إلى المسبِّب ، وركون إليه ، ولا يضطرب قلبه معه ، ولا تسكن حركته عن الأسباب الموصلة إلى رضاه .

وقال أبو تراب النخشبى : هو طرح البدن فى العبودية ، وتعلق القلب بالربوبية ، والطمأنينة إلى الكفاية . فإن أُعطِىَ شكر ، وإن مُنِعَ صبر .

فجعله مركَّباً من خمسة أمور : القيام بحركات العبودية ، وتعلق القلب

بتدبير الرب ، وسكونه إلى قضائه وقدره ، وطمأنينته وكفايته له ، وشكره إذا أعطى ، وصبره إذا منع .

قال أبو يعقوب النهرجورى : التوكل على الله بكمال الحقيقة ما وقع لإبراهيم الخليل عليه السلام فى الوقت الذى قال لجبريل عليه السلام : « أما إليك فلا » لأنه غائب عن نفسه بالله ، فلم ير مع الله غير الله .

وأجمع القوم على أن التوكل لا ينافى القيام بالأسباب . فلا يصح التوكل إلا مع القيام بها ، وإلا فهو بطالة وتوكل فاسد .

قال سهل بن عبد الله : مَن طعن فى الحركة فقد طعن فى السُّنَّة . ومن طعن فى التوكل فقد طعن فى الإيمان .

فالتوكل حال النبى ﷺ ، والكسب سُنَّته . فمَن عمل على حاله فلا يتركنَّ سُنَّته ، وهذا معنى قول أبى سعيد : « هو اضطراب بلا سكون ، وسكون بلا اضطراب » ، وقول سهل أبين وأرفع .

وقيل : التوكل قطع علائق القلب بغير الله .

وسئل سهل عن التوكل فقال : قلب عاش مع الله بلا علاقة .

وقيل : التوكل هجر العلائق ، ومواصلة الحقائق .

وقيل : التوكل أن يستوى عندك الإكثار والإقلال .

وهذا من موجباته وآثاره ، لا أنه حقيقته .

وقيل : هو ترك كل سبب يوصلك إلى مسبَّب ، حتى يكون الحق هو المتولى لذلك .

وهذا صحيح من وجه ، باطل من وجه . فترك الأسباب المأمور بها قادح فى التوكل ، وقد تولى الحق إيصال العبد بها . وأما ترك الأسباب المباحة : فإنْ تركها لما هو أرجح منها مصلحةً فممدوح ، وإلا فهو مذموم .

وقيل : هو إلقاء النفس فى العبودية ، وإخراجها من الربوبية .

يريد استرسالها مع الأمر ، وبراءتها من حَوْلها وقوتها ، وشهود ذلك بها . بل بالرب وحده .

ومنهم مَن قال : التوكل هو التسليم لأمر الرب وقضائه .

ومنهم مَن قال : هو التفويض إليه فى كل حال .

ومنهم مَن جعل التوكل بداية ، والتسليم واسطة ، والتفويض نهاية .

قال أبو على الدقاق : « التوكل ثلاث درجات : التوكل ، ثم التسليم ، ثم التفويض . فالمتوكل يسكن إلى وعده ، وصاحب التسليم يكتفى بعلمه ، وصاحب التفويض يرضى بحكمه . فالتوكل بداية ، والتسليم واسطة ، والتفويض نهاية ، فالتوكل صفة المؤمنين ، والتسليم صفة الأولياء ، والتفويض صفة الموحِّدين .

التوكل صفة العوام ، والتسليم صفة الخواص ، والتفويض صفة خاصة الخاصة .

التوكل صفة الأنبياء ، والتسليم صفة إبراهيم الخليل ، والتفويض صفة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين » .

هذا كله كلام الدقاق . ومعنى هذا التوكل : اعتماد على الوكيل ، وقد يعتمد الرجل على وكيله مع نوع اقتراح عليه ، وإرادة وشائبة منازعة . فإذا سلم إليه زال عنه ذلك ، ورضى بما يفعله وكيله . وحال المفوِّض فوق هذا . فإنه طالب مريد ممن فوَّض إليه . ملتمس منه أن يتولى أموره . فهو رضا واختيار ، وتسليم واعتماد . فالتوكل يندرج فى التسليم . وهو والتسليم يندرجان فى التفويض . والله سبحانه وتعالى أعلم [1] .

* *

(١) « مدارج السالكين » : ٢/ ١١٤ - ١١٧

● حقيقة التوكل كما يشرحها الغزالى :

وقال الإمام الغزالى فى « الإحياء » فى بيان حقيقة التوحيد الذى هو أصل التوكل :

« اعلم أن التوكل من باب الإيمان ، وجميع أبواب الإيمان لا تنتظم إلا بعلم وحال وعمل ، والتوكل كذلك ينتظم من : علم : هو الأصل ، وعمل : هو الثمرة ، وحال : هو المراد باسم التوكل .

فلنبدأ ببيان العلم الذى هو الأصل وهو المسمى إيماناً فى أصل اللِّسان ، إذ الإيمان هو التصديق ، وكل تصديق بالقلب فهو علم ، وإذا قوى سمى يقيناً ، ولكن أبواب اليقين كثيرة ، ونحن إنما نحتاج منها إلى ما نبنى عليه التوكل ، وهو التوحيد الذى يترجمه قولك : « لَا إِلٰهَ إِلَّا الله وحده لَا شريك له » ، والإيمان بالقُدرة التى يترجم عنها قولك : « له المُلْك » ، والإيمان بالجود والحكمة الذى يدل عليه قولك : « وله الحمد » ؛ فمن قال : « لَا إِلٰه إِلَّا الله وحده لا شريك له ، له المُلْك وله الحمد وهو على كل شىء قدير » تم له الإيمان الذى هو أصل التوكل ، أعنى أن يصير معنى هذا القول وصفاً لازماً لقلبه غالباً عليه ، فأما التوحيد فهو الأصل والقول فيه يطول » (١) .

وبعد أن أطال الغزالى الكلام عن « العلم » انتقل إلى « الحال » فقال : « فأما الحال فالتوكل بالتحقيق عبارة عنه . وإنما العلم أصله ، والعمل ثمرته . وقد أكثر الخائضون فى بيان حد التوكل ، اختلفت عباراتهم ، وتكلم كل

---

(١) الإحياء : ٤/ ٢٤٥

واحد عن مقام نفسه ، وأخبر عن حده ، كما جرت عادة أهل التصوف به ، ولا فائدة فى النقل والإكثار ، فلنكشف الغطاء عنه ونقول :

التوكل : مشتق من « الوكالة » . يقال : وكل أمره إلى فلان ، أى فوَّضه إليه ، واعتمد عليه فيه . ويسمى الموكول إليه « وكيلاً » . ويسمى المفوَّض إليه متكلاً عليه ، ومتوكِّلاً عليه ، مهما اطمأنت إليه نفسه ، ووثق به ، ولم يتهمه فيه بتقصير ، ولم يعتقد فيه عجزاً وقصوراً ، فالتوكل : عبارة عن اعتماد القلب على الوكيل وحده »[1] .

وبهذا نتبين أن التوكل - كسائر أبواب الإيمان ومقامات الارتقاء الروحى - تشتمل على جوانب ثلاثة : الجانب المعرفى الإدراكى . . والجانب الوجدانى العاطفى (الذى يُعبر عنه بـ « الحال ») ،والجانب الإرادى السلوكى الذى يُعبر عنه بالعمل .

* *

● كلام ابن القيم فى حقيقة التوكل ودرجاته :

ولعل مما يزيد الأمر وضوحاً فى بيان حقيقة التوكل ومقوِّماته ، ما ذكره الإمام ابن القيم فى شرح « المنازل » إذ قال بعد أن ذكر تعريفات القوم واختلافها ، وقد أوردنا جُلّها من قبل :

« وحقيقة الأمر : أن التوكل حال مركَّبة من مجموع أُمور لا تتم حقيقة التوكل إلا بها . وكلٌ أشار إلى واحد من هذه الأُمور ، أو اثنين أو أكثر ، ثم ذكر هذه الأمور وسماها « درجات » . قال :

وأنا أذكر البيِّن من هذه الأمور ، مما لا تداخل فيه ولا تكرار :

فأولها : معرفة بالرب وصفاته : من قدرته وكفايته وقيوميته وانتهاء الأمور إلى علمه ، وصدورها عن مشيئته وقدرته .

---

(١) الإحياء : ٤/ ٢٥٩

قال : وهذه المعرفة أول درجة يضع بها العبد قدمه فى مقام التوكل .

ومنها : رسوخ القلب فى مقام التوحيد : فإنه لا يستقيم توكل العبد حتى يصح له توحيده . بل حقيقة التوكل : توحيد القلب . فما دامت فيه علائق الشرك ، فتوكله معلول مدخول . وعلى قدر تجريد التوحيد : تكون صحة التوكل ، فإن العبد متى التفت إلى غير الله أخذ ذلك الالتفات شُعبة من شُعَب قلبه ، فنقص من توكله على الله بقدر ذهاب تلك الشُعْبة ، ومن ههنا ظن مَن ظن أن التوكل لا يصح إلا برفض الأسباب . وهذا حق . لكن رفضها عن القلب لا عن الجوارح . فالتوكل لا يتم إلا برفض الأسباب عن القلب ، وتعلق الجوارح بها . فيكون منقطعاً منها متصلاً بها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومنها : اعتماد القلب على الله ، واستناده إليه ، وسكونه إليه . بحيث لا يبقى فيه اضطراب من تشويش الأسباب ، ولا سكون إليها . بل يخلع السكون إليها من قلبه . ويلبسه السكون إلى مسبِّبها .

وعلامة هذا : أنه لا يبالى بإقبالها وإدبارها . ولا يضطرب قلبه ، ويخفق ، عند إدبار ما يحب منها ، وإقبال ما يكره . لأن اعتماده على الله ، وسكونه إليه ، واستناده إليه ، قد حصَّنه من خوفها ورجائها . فحاله حال مَن خرج عليه عدو عظيم لا طاقة له به . فرأى حصناً مفتوحاً ، فأدخله ربه إليه . وأغلق عليه باب الحصن . فهو يشاهد عدوه خارج الحصن . فاضطراب قلبه وخوفه من عدوه فى هذه الحال لا معنى له .

وكذلك مَن أعطاه ملك درهماً ، فسُرِق منه . فقال له الملك : عندى أضعافه . فلا تهتم . متى جئتَ إلىّ أعطيتك من خزائنى أضعافه . فإذا علم صحة قول الملك ، ووثق به ، واطمأن إليه ، وعلم أن خزائنه مليئة بذلك ، لم يحزنه فوته .

وقد مُثِّل ذلك بحال الطفل الرضيع فى اعتماده وسكونه ، وطمأنينته بثدى

أمه لا يعرف غيره . وليس فى قلبه التفات إلى غيره ، كما قال بعض العارفين : المتوكل كالطفل ، لا يعرف شيئاً يأوى إليه إلا ثدى أمه ، كذلك المتوكل لا يأوى إلا إلى ربه سبحانه .

ومنها : حُسْن الظن بالله عَزَّ وجَلَّ .

فعلى قدر حُسْن ظنك بربك ورجائك له ، يكون توكلك عليه ، ولذلك فسّر بعضهم التوكل بحُسْنِ الظن بالله .

والتحقيق : أن حُسْن الظن به يدعوه إلى التوكل عليه . إذ لا يُتصور التوكل على مَن ساء ظنك به ، ولا التوكل على مَن لا ترجوه . والله أعلم .

ومنها : استسلام القلب له ، وانجذاب دواعيه كلها إليه ، وقطع منازعاته .

وبهذا فسَّره مَن قال : أن يكون العبد بين يدى الله ، كالميت بين يدى الغاسل ، يقلبه كيف أراد ، لا يكون له حركة ولا تدبير .

وهذا معنى قول بعضهم : التوكل إسقاط التدبير . يعنى الاستسلام لتدبير الرب لك . وهذا فى غير باب الأمر والنهى ، بل فيما يفعله بك ، لا فيما أمرك بفعله . فالاستسلام كتسليم العبد الذليل نفسه لسيده ، وانقياده له ، وترك منازعات نفسه ، وإرادتها مع سيده . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومنها : التفويض .

وهو روح التوكل ولُبّه وحقيقته . وهو إلقاء أُموره كلها إلى الله ، وإنزالها به طلباً واختياراً ، لا كرهاً واضطراراً . بل كتفويض الابن العاجز الضعيف المغلوب على أمره : كل أُموره إلى أبيه ، العالِم بشفقته عليه ورحمته ، وتمام كفايته ، وحُسْن ولايته له ، وتدبيره له . فهو يرى أن تدبير أبيه له خير من تدبيره لنفسه ، وقيامه بمصالحه وتوليه لها خير من قيامه هو بمصالح نفسه وتوليه لها . فلا يجد له أصلح ولا أرفق من تفويضه أموره كلها إلى أبيه ،

وراحته من حمل كُلَفَها وثقل حملها ، مع عجزه عنها ، وجهله بوجوه المصالح فيها ، وعلمه بكمال علم مَن فوَّض إليه ، وقدرته وشفقته .

فإذا وضع قدمه فى هذه الدرجة ، انتقل منها إلى درجة « الرضا » .

وهى ثمرة التوكل ، ومَن فسَّر التوكل بها . فإنما فسَّره بأجلِّ ثمراته ، وأعظم فوائده . فإنه إذا توكل حق التوكل رضى بما يفعله وكيله .

وكان شيخنا رضى الله عنه يقول : المقدور يكتنفه أمران : التوكل قبله ، والرضا بعده . فمَن توكَّل على الله قبل الفعل ، ورضى بالمقضى له بعد الفعل ، فقد قام بالعبودية ، أو معنى هذا .

قلت : وهذا معنى قول النبى ﷺ فى دعاء الاستخارة : « اللَّهُمَّ إنى أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم » فهذا توكل وتفويض . ثم قال : « فإنك تعلم ولا أعلم ، وتقدر ولا أقدر ، وأنت علَّام الغيوب » فهذا تبرؤ إلى الله من العلم والحَوْل والقوة ، وتوسل إليه سبحانه بصفاته التى هى أحب ما توسل إليه بها المتوسلون . ثم سأل ربه أن يقضى له ذلك الأمر إن كان فيه مصلحته عاجلاً ، أو آجلاً ، وأن يصرفه عنه إن كان فيه مضرَّته عاجلاً أو آجلاً . فهذا هو حاجته التى سألها . فلم يبق عليه إلا الرضا بما يقضيه له . فقال : « واقدر لى الخير حيث كان . ثم رضِّنى به » .

فقد اشتمل هذا الدعاء على هذه المعارف الإلهية ، والحقائق الإيمانية ، التى من جملتها : التوكل والتفويض ، قبل وقوع المقدور . والرضا بعده ، وهو ثمرة التوكل ، والتفويض علامة صحته ، فإن لم يرض بما قضى له ، فتفويضه معلول فاسد .

فباستكمال هذه الدرجات يستكمل العبد مقام التوكل ، وتثبت قدمه فيه » .

قال العلامة ابن القيم :

« وكثيراً ما يشتبه فى هذا الباب المحمود الكامل بالمذموم الناقص . فيشتبه

التفويض بالإضاعة . فيضيع العبد حظه ، ظناً منه أن ذلك تفويض وتوكل ، وإنما هو تضييع لا تفويض . فالتضييع فى حق الله . والتفويض فى حقك .

ومنه : اشتباه التوكل بالراحة ، وإلقاء حمل الكلِّ . فيظن صاحبه أنه متوكل . وإنما هو عامل على عدم الراحة .

وعلامة ذلك : أن المتوكل مجتهد فى الأسباب المأمور بها غاية الاجتهاد ، مستريح من غيرها لتعبه بها . والعامل على الراحة آخذ من الأمر مقدار ما تندفع به الضرورة ، وتسقط به عنه مطالبة الشرع . فهذا لون ، وهذا لون .

ومنه : اشتباه خلع الأسباب بتعطيلها . فخلعها توحيد ، وتعطيلها إلحاد وزندقة . فخلعها عدم اعتماد القلب عليها ، ووثوقه وركونه إليها مع قيامه بها . وتعطيلها إلغاؤها عن الجوارح .

ومنه : اشتباه الثقة بالله بالغرور والعجز . والفرق بينهما : أن الواثق بالله قد فعل ما أمره الله به ، ووثق بالله فى طلوع ثمرته ، وتنميتها وتزكيتها ، كغارس الشجرة ، وباذر الأرض . والمغتر العاجز : قد فرَّط فيما أُمِر به ، وزعم أنه واثق بالله . والثقة إنما تصح بعد بذل المجهود .

ومنه : اشتباه الطمأنينة إلى الله والسكون إليه ، بالطمأنينة إلى المعلوم ، وسكون القلب إليه . ولا يميز بينهما إلا صاحب البصيرة .

وأكثر المتوكلين سكونهم وطمأنينتهم إلى المعلوم . وهم يظنون أنه إلى الله . وعلامة ذلك : أنه متى انقطع معلوم أحدهم حضره همُّه وبثُّه وخوفه . فعلم أن طمأنينته وسكونه لم يكن إلى الله .

ومنه : اشتباه الرضا عن الله بكل ما يفعل بعبده - مما يحبه ويكرهه - بالعزم على ذلك ، وحديث النفس به . وذلك شيء والحقيقة شيء آخر . كما يُحكى عن أبى سليمان أنه قال : أرجو أن أكون أُعطيت طرفاً من الرضا ، لو أدخلنى النار لكنت بذلك راضياً !

فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : هذا عزم منه على الرضا وحديث نفس به . ولو أدخله النار لم يكن من ذلك شيء . وفرق بين العزم على الشيء وبين حقيقته .

ومنه : اشتباه علم التوكل بحال التوكل . فكثير من الناس يعرف التوكل وحقيقته وتفاصيله . فيظن أنه متوكل ، وليس من أهل التوكل . فحال التوكل : أمر آخر من وراء العلم به . وهذا كمعرفة المحبة والعلم بها وأسبابها ودواعيها . وحال المحب العاشق وراء ذلك . وكمعرفة علم الخوف ، وحال الخائف وراء ذلك . وهو شبيه بمعرفة المريض ماهية الصحة وحقيقتها وحاله بخلافها .

فهذا الباب يكثر اشتباه الدعاوى فيه بالحقائق ، والعوارض بالمطالب ، والآفات القاطعة بالأسباب الموصلة . والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم » [1] .

* * *

(١) انظر : مدارج السالكين : ٢/ ١٢٠ - ١٢٥